



الجمهورية العربية السورية  
Syrian Arab Republic

بيان الجمهورية العربية السورية  
أمام الدورة الثانية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية  
المناقشة العامة  
المندوب الدائم السفير د. حسن خضور

**Statement of the Syrian Arab Republic  
Before the Commission on Crime Prevention and Criminal Justice  
the Thirtieth second session  
General Debate**

**Permanent Representative Am. Dr. Hasan Khadour**

**22-26 May 2023**

**الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء**

السيد الرئيس،

بداية، أود أن أهنيكم على توليكم رئاسة هذه الدورة، أتمنى لكم التوفيق في إدارة أعمالها.

يضم وفد بلادي بيانه إلى بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك لبيان المجموعة الآسيوية.

السيد الرئيس،

الجمهورية العربية السورية طرف في معظم الصكوك الدولية المعنية بمنع الجريمة المنظمة، وهي تحرص على تحديث وتطوير قوانينها الوطنية بما يتناسب وهذه الاتفاقيات الدولية، ولهذا أصدرت الحكومة السورية خلال السنوات الماضية حزمة من القوانين شملت الاتجار بالأشخاص، ومكافحة غسيل الأموال، ومنع تمويل الإرهاب، والخطف وحجز الحرية، ومكافحة الجرائم المعلوماتية، والسرية المصرفية، ومكافحة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، إلى جانب بذل الجهود لتعزيز الوعي الجماعي بخطورة تلك الجرائم، وبناء القدرات الوطنية ورفع مستوى تأهيلها.

وقد أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم/٢٠/ لعام ٢٠٢٢ القاضي بإعادة تنظيم القواعد القانونية الجزائية للجريمة المعلوماتية التي تضمنها المرسوم التشريعي رقم /٧/ للعام ٢٠١٢، ويهدف هذا القانون إلى مكافحة الجريمة المعلوماتية بما يتوافق مع التطور التقني الحاصل وارتفاع نسبة انتشارها في المجتمع، وحماية للمصالح القانونية وتنظيم الحريات في العالم الافتراضي والحد من إساءة استعمال الوسائل التقنية.

السيد الرئيس،

كانت الجمهورية العربية السورية تصنف في المرتبة الثالثة عالمياً من ناحية عدم وجود الجرائم المنظمة عبر الوطنية فيها، لكن للأسف تغير هذا الوضع خلال الإثنتي عشرة سنة الماضية التي شهدت دخول أعداد كبيرة من أخطر العناصر الإرهابية والإجرامية إلى سورية، من مختلف دول العالم، مدعومة من أطراف إقليمية ودولية وفرت لها المال والسلاح ووسائل الاتصالات الحديثة. لقد استباحت هذه

المجموعات الإرهابية الإجرامية ممارسة كل أشكال الجرائم، بما في ذلك الاتجار بالبشر وبالأعضاء البشرية، والاستغلال الجنسي، وتدمير ونهب الآثار السورية التي يعود قدم كثير منها إلى أكثر من ٢٠٠٠ سنة، وكذلك سرقة الأوابد التراثية بما في ذلك مقتنيات الكنائس والمساجد التاريخية القديمة وتهريبها إلى خارج البلاد، واستخدام العوائد المالية الناجمة عن البيع لتمويل العمليات الإرهابية. وأشار هنا إلى أن أكثر من ٩٠٠ موقع أثري تشكل جزءاً هاماً من الإرث الحضاري الانساني قد تعرض للنهب والسلب من قبل تلك المجموعات الإرهابية.

### السيد الرئيس،

تولي الجمهورية العربية السورية أهمية كبيرة للتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في فيينا، وتثمن الجهود التي يبذلها في تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، ولهذا فإنها تتطلع إلى انخراط هذا المكتب بشكل أكبر في العمل والتعاون مع سورية خاصة في ظل الظروف التي تعرضت لها بلادي منذ عام ٢٠١١، فقد أدت الأعمال الإرهابية التي استهدفت دوائر الأحوال المدنية إلى تدمير كبير في البنية التحتية لها وسرقة البطاقات الشخصية وجوازات السفر العذراء، التي استخدمت من قبل المجموعات المسلحة في التنقل، ما يشكل تهديداً أمنياً حقيقياً. وفي هذا الصدد أكرر ما طلبناه في الدورة الماضية من المكتب لتقديم الدعم والمساعدة لبلادي لتزويدنا بمنظومة لإصدار البطاقات الشخصية الآمنة.

### السيد الرئيس،

إن ما يبعث على القلق الشديد هو قدرة العناصر الإرهابية والإجرامية على امتلاك واستخدام وسائل الاتصالات الحديثة، بما في ذلك استخدام برامج التواصل الاجتماعي وسيلة لتنفيذ جرائمها، وساحة لترويج خطاب الكراهية، والاتجار بالبشر، وبيع الآثار المنهوبة ونشر تعليمات تفصيلية حول كيفية سرقتها بما يسهل على المجرمين الطموحين تحديد المواقع الأثرية المطلوبة ونهب كنوزها، إلى جانب استغلال هذه القدرات لارتكاب جرائم معلوماتية "سيبرانية" يقع ضحيتها مئات الآلاف من سكان العالم، وللأسف فإن كل ذلك يتم على مرأى من حكومات الدول الأعضاء

وسمعتها وخاصة المستأثرة منها بالتكنولوجيا والتقنية الإلكترونية. إن الفشل في درء هذه الأخطار ومنع نتائج استخدامها الخاطى، وتأمين الحماية الكاملة منها، يحتم على جميع الدول تحمل مسؤولياتها وتعزيز التعاون بشأن إجراءات الرقابة والوقاية اللازمة، وهنا تبرز الحاجة الملحة للعمل مع المنظمات الدولية المعنية لضمان حماية حقوق الدول الأعضاء، والحاجة الملحة أيضاً لدور الأمم المتحدة ومكتب الجريمة والمخدرات بشكل خاص، لتقديم الدعم اللازم والمساعدة الفنية للدول المتضررة.

السيد الرئيس،

لقد أفرزت ظروف الحرب في سورية، وفرض التدابير الاقتصادية التفسيرية الأحادية الجانب على سورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، موجات نزوح للسكان إلى أراضي دول مجاورة، وقد تتبع ذلك تنامي ظاهرة الإتجار بالأشخاص، وخاصة الأطفال منهم، في مخيمات اللجوء التي خصصتها بعض الدول لإيوائهم، حيث أثبتت تقارير دولية وأمية الازدياد الملحوظ والمستمر لمعدل الجريمة المنظمة وعماله الأطفال والإتجار بالفتيات السوريات الفاصرات وغير ذلك من الجرائم التي تستدعي وضع خطة عمل جادة وفورية لحماية السوريين القاطنين في تلك المخيمات، والمساعدة في إعادتهم إلى ديارهم ورفع الإجراءات غير الشرعية بما يساعد على توفير ظروف معيشية وتنموية لهم.

السيد الرئيس،

إن تعزيز دور الأمم المتحدة في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف أنواعها، بحاجة ماسة لتحمل أعضاء المجتمع الدولي المسؤولية التشاركية في هذا المجال وتعزيز سبل التعاون الدولي، وضرورة مواكبتها بتوفر إرادة سياسية صادقة في التطبيق الكامل للاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة، كي تكون فعالة في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومحاربة الإرهاب والفكر المتطرف، وتحجيف مصادر تمويله.

شكراً السيد الرئيس .